أزمة دولة الرعاية الاجتماعية وارتباكات التدبير العمومي بالمغرب: نحو مقاربة نقدية لتكنوقراطية المسألة الاجتماعية

The Crisis of the Welfare State and the Disruptions of Public Gouvernance in Morocco: Towards a Critical Approach to Technocracy of the Social Question

د. محمد أمين أمزازي: دكتور باحث في علم الاجتماع، المغرب

Dr. Mohammed Amine Amzazi: PhD Researcher in Sociology, Morocco

Email: amineamzazi@gmail.com

DOI: https://doi.org/10.56989/benkj.v5i11.1653

الملخص:

تصبوا هذه الدراسة إلى رصد تحولات دولة الرعاية الاجتماعية بالمغرب في ظل ديناميات متسارعة؛ تدفع بها تداعيات اقتصاد السوق، وتؤثر عليها ثقافة الاستهلاك الجارفة التي يسودها منطق التحرير التنافسي والاحتكاري، وهي كلها إكراهات تكرس تأزم الوضع الاجتماعي، مما يفقد مقولة دولة الرعاية الاجتماعية حقيقة مقاصدها التنموية، في هذا الصدد يأتي الانشغال السوسيولوجي بهذه الإشكالية، محاولا فهم السياقات والعوامل التي حالت دون اكتمال إجراءات وتدابير هذا الورش السوسيوتنموي المتعثر والمرتبك، وذلك بمنهجية وصفية تفكيكية للبنى الاجتماعية والمعرفية لفهم مظاهر التصدعات والارتباكات التي لازمت مقاصد هذا المشروع، معتبرة أن تحكم توجهات وإملاءات توسع وتعميم دوائر خصصة الدولة، وتنامي انحرافات الأوليغارشية الرأسمالية، تعكس حقيقة أهم المعطيات والنتائج المستخلصة لفقرات هذه الدراسة، كاشفة كاستنتاجات أن أزمة دولة الرعاية الاجتماعية ليس مجرد اختلال في التدبير وحسن استثمار الموارد، بل هي أزمة تصور لمعالجة المسألة الاجتماعية بمجابهة تكنوقراطية تفتقد لمنهجية ورؤية مواطنية لسياسات عمومية التقائية ومتوازنة بين الرؤية التقنية الاقتصادية والخلفية الاجتماعية التضامنية.

الكلمات المفتاحية: دولة الرعاية، التدبير العمومي، المقاربة التكنوقراطية، المسألة الاجتماعية

Abstract:

This article aims to examine the transformations of the welfare state in Morocco amid accelerating dynamics driven by the repercussions of the market economy and the pervasive culture of consumption dominated by competitive and monopolistic liberalization. These constraints have deepened social fragility and undermined the developmental essence of the welfare state. From a sociological perspective, this study seeks to understand the contexts and factors that have hindered the full implementation of this socio-developmental project. Using a descriptive and analytical approach, it deconstructs the social and cognitive structures underlying the persistent dysfunctions and governance disruptions. The analysis reveals that the crisis of the welfare state in Morocco is not merely a managerial or **resource**-related failure, but rather a paradigmatic crisis in addressing the social question through a technocratic approach devoid of civic-oriented **methodologies** and balanced public policies that reconcile economic efficiency with social solidarity.

Keywords: Welfare State, Public Governance, Technocratic Approach, Social Question.

المقدمة:

يعرف نظام دولة الرعاية الاجتماعية في المغرب جملة تحديات وإكراهات تزيد من حدة مظاهر ارتباكاتها اختلالات هيكلية معقدة مرتبطة أساسا بالاختيارات المترددة بين التوجهات الاقتصادية المقترنة بالانخراط الملزم للبلاد في الاقتصاد السوق الدولي، وبسيادة ثقافة الاستهلاك المتنامية التي تكرس لمنطق الاحتكار والتنافسية الشديدين. وهي كلها متغيرات تؤدي إلى استفحال الأزمة الاجتماعية وتعيق من فعالية الدولة في تحقيق مؤشرات الرعاية الاجتماعية وبلوغ العدالة الاجتماعية المنشودة. في ظل هذه الوضعية المعقدة، يرسم التدبير العمومي صورته القاتمة التي تصف التعثر المتوالي ما يجسد نوع من الأبواب الموصدة أمام منافذ الأفق المعرفية والسياسية اللذات يعتبران حجر الزاوية لمشروع تشييد دولة الرعاية، فالاستناد على المقاربة التكنوقراطية المبالغ فيها تجعل المسألة الاجتماعية أسيرة للطابع الإداري والتقني النمطي والجامد، بمعزل وإغفال عن السياقات السياسية والثقافية التي تؤثر من دون شك على التنمية المحلية.

يستمد موضوع هذا المقال أهميته باستقرائه وتحليله النقدي، الذي يشخص بواقعية وتجرد البنى والهياكل الأساسية التي حالت دون إنجاز مشروع الرعاية الاجتماعية بالمغرب، وذلك تحت تأثير توسع منطق خصخصة الخدمات والبرامج الاجتماعية وتعميم المقاربات الأوليغارشية الرأسمالية، ما كان له تداعياته العميقة تجلى في ازدياد مظاهر اللاعدالة الاجتماعية واستفحال وتفاقم الهشاشة الاجتماعية مما عطل نسق منظومة رعاية وحماية اجتماعية شاملة ومندمجة. ويسعى هذا المقال الى تغطية فجوة بحثية تتعلق بغياب رؤية تحليلية في إطار سوسيولوجي التنمية وأيضا سوسيولوجيا الفعل العمومي بتأصيل نظري يهم مقاربة المسألة الاجتماعية من خلال نقد الخلفية التقنوقراطية كتصويبات وإملاءات حرفية ترهص حقيقة الإنخراط السلبي دون المشاركة الإيجابية في بلورة تلك الرؤى وصياغة تلك البرامج والمشاريع، ما يجعلها بصبغة تقنية دون أن يكون لها وقع تنموي يلائم الخصوصية والواقع التنموي للسياق الوطني والمحلي، خاصة في سياق مغربي شديد التنوع والتركيب.

مشكلة الدراسة:

تعكس أزمة دولة الرعاية الاجتماعية في المغرب إحدى أهم التحديات التنموية التي تشغل الاهتمام الاجتماعي للدولة الحديثة، إذ بلوغ ذلك المبتغى لم يعد مقرتنا بشروط تدبير التمويل العمومي أو بتوفير الموارد والرأسمال التدبيري، بقدر ما أخذ يحاكي تعبيرات وخطابات عن تحولات عميقة في البنية الذهنية لاشتغال الحقل العمومي. فتبني الممارسة التكنوقراطية، كعقيدة أيديولوجية جديدة لتدبير دواليب الشأن الاجتماعي، أسهم في تغيير العلاقة القائمة بين الدولة والمجتمع من خلال اختياراتهما وتقديراتهما التي أخذت في التنافر والتعارض في شكل حسابات ورؤى تجسد القطيعة والارتباك لا

التماسك والانسجام نحو جعل الفعل العمومي رهينا تحت تحكم الخبرة التقنية والمعايير الفنية دون مراعاة البعد القيمي والميثاق الأخلاقي لفلسفة الرعاية النظامية.

في هذا الصدد، تبرز مفارقة سوسيولوجية تستدعي المساءلة وفق الآتي: كيف يمكن لدولة تصبوا لتحقيق شيء من العدالة الاجتماعية والتماسك المجتمعي أن تتبنى، في الوقت ذاته، مقاربات وخلفيات جديدة تتنكر للمسألة الاجتماعية وتنغمس وراء نزوعات تقنية تغلب منطق الربح والإنتاجية وتدافع عن المنافسة الحرة، ومنطق اقتصاد السوق على تقليص الفوارق الاجتماعية وضمان المساواة في توزيع الثروات والخيرات؟ وهل مرد ذلك إلى قناعات وقرارات مؤسساتية مستقلة تعكس التنسيق والانسجام الذاتي، أم إلى حتمية لسلطة رأسمالية وتقنية تمكنت من خرق بنية القرار العمومي وتوجيهه نحو مصالحها وتطلعاتها، بما يجعل الفعل العمومي قاصر عن تحصين مكتسباته ومشروعيته التدبيرية والتنموية؟

إن الإشكال المركزي الذي يعالجه هذا المقال يتمثل في إعادة قراءة لجدلية التوتر والتدافع بين خطاب الرعاية والإدماج الاجتماعيين وطرق ممارسة التدبير: أي بين الاستحضار المعياري لنموذج الدولة الراعية والممارسة الواقعية الفعلية التي تصف صورة التباين الحاصل بين الخطاب الرسمي والواقع المعيش من خلال تقييم مضامين تلك البرامج على ضوء تمثل المستهدفين والمعنيين منها، كم أن تبني المقاربات التكنوقراطية الموغلة لا تسعف في تحقيق المنشود لكونها تحول المسألة الاجتماعية إلى عمل إداري مثقل بحس البيروقراطية والتقارير الإحصائية؛ أي تخضع لتقييم المؤشرات الرقمية وتكميم الواقع بدل التفاعل مع حقيقة نبضه وفهم واقع احتياجاته.

ومن ثم، ينطلق البحث من تساؤل مفاده ومؤداه: الى أي حد تسهم المقاربة التكنوقراطية في تعميق اختلالات وأعطاب دولة الرعاية الاجتماعية بالمغرب، وكيف تنسج هذه المعيبات طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع في ظل التأثيرات النيوليبرالية التي يعيش على وقعها الحقل العمومي؟ .

وفي هذا الصدد تنطلق الدراسة من أسئلة جوهرية وفق التالي:

- ما الأسباب البنيوية الخفية الكامنة وراء أزمة دولة الرعاية الاجتماعية بالمغرب؟
- كيف تؤثر الطروحات التكنوقراطية على مالات ومسارات السياسات الاجتماعية، وهل تؤثر هذه الاختيارات التقنية والاستراتيجية على التدابير والإجراءات المقترنة بالفعل العمومي التنموي بالبلاد؟
- وإلى أي مدى تستطيع الإجراءات والتدابير الحالية الاستجابة للمتطلبات السوسيوتنموية الراهنة دون أن تؤدي إلى تفكك التماسك الاجتماعي؟

منهجية الدراسة:

تتبنى الدراسة منهج وصفي تحليلي في مقاربته لموضوع أزمة دولة الرعاية الاجتماعية، ويستند في تحليله هذا الى المقاربتين النظريتين السابقتين لكل من "**اسبينغ أندرسون**" و"**بوب جيسوب**"، باعتبارهما إطارا يساعدنا في فهم منطق الدولة المعاصرة وهي تعيد توصيف أدوارها وفق المتصل الاقتصادي (منطق السوق المهيمن) والاجتماعي القيمي (المطلب التنموي والحقوقي). فالبحث لا ينشغل برصد الظواهر أو قياسها، بقدر ما يسعى إلى فهم تأويلي للبنيات الرمزية التي على ضوئها تنتج الدولة منطقها التدبيري وطريقتها في الحفاظ على تحصين شرعنة تدخلها في خضم هذه الديناميات الحاصلة ذات امتدادات اقتصاد السوق. وفق كل ذلك، اعتمدت الدراسة مقاربة تأويلية تروم استيعاب التحولات البنيوية في العلاقة بين الدولة والمجتمع، عبر تحليل أوجه تقاطع وتباين الخطاب العمومي بالبعد الاقتصادي، بما يؤشر على بروز التحول من الرعاية كحق ومطلب اجتماعي إلى التدبير كتوجه وخيار استراتيجي.

مدخل مفاهيمي نظري:

إن الرهان الإبستمولوجي الذي تحاول هذه الفقرة أن تؤسس عليه تفسيراتها النظرية، لا يكاد يخلو من رؤية ازدواجية، لكونه يجمع بين مساعي استيعاب ورصد التحولات الشديدة التعقيد والتي أطالت المرجعية النظرية لمفهوم دولة الرعاية الاجتماعية من داخل الفكر السوسيولوجي والسياسي الحديث، وبين سبر أغوار البنيات الخفية للأنماط والأساليب التدبيرية الجديدة التي أخذت تعالج من خلالها المسألة الاجتماعية في سياق المجتمعات المحلية شديدة الارتباط والتبعية بالتوجهات المعولمة والتي تتغذى على المقومات والمرجعيات النيوليرالية السائدة. إن مشهدا كهذا يعيد مساءلة حقيقة مختلف التعاريف والمفاهيم السابقة حول ماهية دولة الرعاية الاجتماعية كتعاقد مجتمعي بينها وبين مواطنيها من خلال منح مشروعية السهر على كل ما يخص دواليب الشؤون العامة للحياة الاجتماعية للمواطنين وفق شرعية السلطة والقوة والرمزية لمؤسسة الدولة، وما يزيد من مستوى الريب حول هذا التعريف، هو طبيعة الاختلالات التي جاء بها واقع السوق باعتباره فضاء يسوده جو التنافس الشديد حول طرق الأرباح وتوسيع مصادر المكاسب (Laruffa,2022).

فالتحليل السوسيولوجي المعاصر لم يعد يتماهى مع المرجعيات الأدبية الكلاسيكية لدولة الرعاية الاجتماعية باعتبارها جهاز يسعى الى ضمان توفير أدنى حد من الخدمات الاجتماعية، عبر جملة إجراءات وتدابير تهم ضمان الحماية الاجتماعية لأفراد مجتمعها وفق معايير ومؤشرات تعكس المستويات الأكثر ضررا وعجزا عن مسايرة أعباء الحياة المجتمعية بناء على وضعية صحية عاجزة أو حالة اجتماعية صعبة، فيصبح تدخل وتكفل الدولة عملا لا غنى عنه وشرطا من دون مقدمات

من منظور الواجب العمومي للدولة وكحق مدني مشفوع من حقوق المواطنة للمواطنين. ما يعيد وصفا وتحليلا جديدا لطبيعة علاقة رمزية وقيمية أخذت تؤطر العلاقة بين الدولة والمجتمع، وبين السلطة والمواطنة، بمنطق لا يغلب تجسيد العقد الاجتماعي بمطلب العدالة على مطلب الكفاءة .(Abramovitz, 2012.p44-47)

وفق هذا الطرح، نبتغي استحضار الإطار النظري الذي نعتقد وفق قراءتنا المتأنية أنه قد يبدو مناسبا ويتلاءم مع الغرض الرئيس والأبعاد المعرفية لموضوع مقالنا، وفي ذلك نستعين بمقاربتين متداخلتين تتيح إمكانية تعميق النقاش والتحليل في استجلاء ملامح التحولات الحاصلة لنظام دولة الرعاية الاجتماعية:

أولا، مقاربة غوستا إسبينغ أندرسن (Esping Anderson) التي لا تجاوز عنها في هذا السياق المقترن بتحليل وتوصيف أنماط دولة الرعاية الاجتماعية، حيث يحيل على توضيح مغاير لما قد يتبادر للذهن جراء استيعابه الأولي كمفهوم قد يموه بنا الى مضمون الايجاب والرفاه والاستقرار، بقدر ما يوجه وعيينا الى إعادة إدراكه كتعبير عن مظاهر صراع طبقي وسياسي داخل المجتمع، بين منطق التماسك الاجتماعي التي جاءت تشييد الدولة من أجله كتضامن وتعاقد بينها وبين أفراد مجتمعها، وبين نزوع السوق وأطماعه الربحية النفعية الموغلة ما يحد قدرة الدولة على تدبير هذا الاحتدام بين القيم التضامنية الأخلاقية والقيم النفعية المالية. وهو تحليل يمكن أن يندرج في حالات العديد من المجتمعات النامية منها الحالة المغربية، حيث لا تعكس السياسات الاجتماعية نموذج " الرفاه الاجتماعي" المبني والمستدام، بقدر ما تظهر وتبرز في سياق ظرفي أو منسباتي تعيدها الى الواجهة عمق الأزمات أو الانتكاسات المهددة بالاحتقان الاجتماعي والعصيان المدني، ما يجعله يدار بمنطق الرعاية الانتقائية الجزئية لكونها خاضعة لحسابات تقنية خاصة ومحددة باستهداف متقطع وظرفي لا برؤية مستدامة وشمولية(النجار، 2005.ص91.88).

إن توظيف مقاربة "إسبينغ أندرسون" تخول لنا بذلك إطارا تحليليا مهما في تفكيك وفهم البنية السياسية والطبقية لنموذج الرعاية الاجتماعية، كونها تميط اللثام على واقع السياسات الاجتماعية التي تنبني على تدابير وإجراءات تقنية، ما يخالف وجاهة تأصيلها النظري والفلسفي التي بلورت من أجله كتعبير عن اختيارات لمشروع مجتمعي ينتصر لمكانة مبادئ العدالة والمساواة داخل البناء الاجتماعي للدولة. وبذلك، فإن بلورة هذا الطموح على أرض الواقع لن يتحقق غلا من خلال تجاوز منطق الرعاية الظرفية والمؤقتة نحو تعبئة تشييد نظام حماية اجتماعية شامل ومستدام يفترض مبدئيا إعادة نسج العلاقة بين الدولة والسوق والمجتمع على قواعد القيم والمبادئ الحقوقية والإنسانية العادلة والأخلاقية، لا على قواعد الاستهداف ومعايير الانتقائية والتوازنات السياسية الريعية (مطايا،2023).

ثانيا، مقاربة "بوب جيسوب" (Bob Jessop) حول "ما بعد دولة الرفاه" أو "الدولة الاستراتيجية الانتقائية"، يرافع "**بوب جيسوب** " في مقاربته لما بعد دولة الرفاه من زاوية تحليل سوسيولوجي نقدي يعرف من خلاله الدولة ككيان مرن ومتكيف وفق السياقات والحتميات التي تحيط به، فهي تنفعل وتتفاعل بموجب التأثيرات التي تخضع لها، فتصبح قراراتها مبنية بشكل متلازم ومتماهية مع حجم وطبيعة وشكل الأولويات التي تفرضها عليها الحياة المجتمعية، وهو ما يفسر تبنيها لهذا النمط والتصنيف النظامي والسياسي لهذا النموذج دون أخر، كما يعكس حضورها الدينامي والمتبدل حسب المصالح والانتقائية وفق مخيال مؤسساتي واسع ومرن، استشرافي واستقرائي في ضوء حكمة تدبيرها وتحصين مكتسباتها(Jessop & Morgan, 2022). فالدولة، وفق هذا المنظور، لا تتوارى عن المجال الاجتماعي بنوع من الأفول أو الانسحاب الكلي كما يتداول في بعض الأدبيات السياسية، بل تعيد هيكلة وتصويب تدخلها وتعزيز توجيهه بما يتماشى والعقلانية الاقتصادية ومنطق السوق، لتصبح أدوارها ووظائفها الاستراتيجية تخضع لتحولات تكيفها وفق ملامح التغيرات الحاصلة والطارئة، ما يجعلها تعيد تحيين حضورها من مجال توزيع الخدمات الاجتماعية الى مجال التنظيم والضبط والمراقبة (السعيداني، 2014).

في هذا الباب، تدافع فكرة "الاستراتيجية الانتقائية" عن جدواها بوصفها المرآة العاكسة لصورة تدبير الدولة المعاصرة، إذ لا يمكن قراءة قراراتها باعتبارها اعتباطية أو تحت حتمية تأثيرات موجهة تتبناها دون أن تفحص تداعياتها، بل باعتبارها اختيارات ممنهجة ومدروسة سلفا تستحضر على إثرها رؤى لتوازنات القوى وتبادل المصالح واليقظة المحصنة داخل الحقل الاقتصادي والسياسي. فالدولة لا تشغل الموقعية الأحادية بمعزل عن فرص ومسارات وحضور لباقي القوى والحساسيات الاجتماعية الأخرى، أو تنشغل بتدبير مجالات معينة ومفضلة على حساب أخرى، بل تجعل من تدبيرها نتيجة لعملية انتقائية يدخل في تحديدها اعتبارات المصلحة الربحية والتنافسية، لا المنطق الاعتباطي أو المزاجية الانفعالية والحماسية.

ويستطرد "**جيسوب**" تفسيره النظري هذا، بأن ما يصنفه بنموذج "ما بعد دولة الرفاه" ليس التفافا على المكتسبات السابقة لفلسفة وقيم دولة الرعاية الاجتماعية، بل فقط ملامح دينامية أفرزتها سيرورات تجدد اليات ومنطق الحكم نفسه للظروف التي أصبحت تحاط بها بنية الدولة، ما جعلها تتحول من راعي مباشر للخدمات الاجتماعية إلى شريك متعاون ومنسق مع فاعلين أخرين (القطاع الخاص، المجتمع المدني)، وفي نفس الوقت متفاعل مع اقتصاد السوق عبر آليات الحكامة الجديدة (Jessop,2023). فالرعاية الاجتماعية، وفق هذه الديناميات لا تعد تفهم بالمعنى الاجتماعي الكلاسيكي كحق وعبئ على مسؤولية الدولة وحدها، بل غدت تمكين واستثمار في تأهيل العنصر البشري باعتباره مصدر الثروة والإنتاجية الحقيقي ورافد لتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني. وبذلك،

تتموقع الدولة في أدوارها "التدبيرية" أكثر من طابعها "التوزيعي"، وتصبح مسؤوليات الشأن الاجتماعي بخلفية تخطيطية اقتصادية واستراتيجية.

وتبعا لما سبق، يمكن القول أن مقاربة "**جيسوب** " قد أتاحت لنا قراءة تفسيرية عززت من خلالها المقاربات والنظريات التي سبق أن تناولت مفهوم نظام الرفاه الاجتماعي، لكن بمنظور لم يلغي تقاطع فلسفة قيم العدالة والمساواة الاجتماعية بمنطق المردودية والرفاه والتنافسية، في استيعاب تام للتحولات الهيكلية التي طرأت على بنية الدولة، فأعادت تأطيرها ضمن تفسير يوضح أن نظام الرعاية الاجتماعية في سياق ما بعد دولة الرفاه، لم يتعارض مشروعه مع المقدمات الرأسمالية، بقدر ما أعاد توصيف الدولة كفاعل استراتيجي يتفاوض ويختار توجهاته بشكل تشاركي مع منطق السوق كإطار تخطيطي، والدولة كإطار تدبيري وتنزيلي.

مكانة الدراسة على ضوء الأدبيات السابقة:

هذه الإسهامات النظرية تقعد لتحديد المفاهيم الأساسية التي يقوم عليها موضوع مقالنا. فدولة الرعاية الاجتماعية وفق ما نتوخى تقديمها في سياق مقاربتنا هاته، لم تعد تتجسد في موقعية إدارية لتوزيع المنافع والخدمات الاجتماعية، بل في بلورة مشروع بمقومات عديدة ومتنوعة يتحدد من خلال تمفصل الاقتصادي بالاجتماعي والسياسي بالحقوقي. كما أن المسألة الاجتماعية وفق ما نتطلع تقديمها لم تعد مجرد تعبير وانعكاس لمظاهر الفقر أو التفاوت أو العجز الاجتماعي، بل نحاول تفسيرها على نحو دال على اختلال العلاقة بين الدولة والمجتمع وعلى قصور وارتباك منطق التدبير التقني في فهم الديناميات المحلية والاحتياجات الأساسية للاندماج الاجتماعي. أما المقاربة التكنوقراطية وفق طرحنا في إطار سوسيولوجيا الفعل العمومي، لا تمثل في جوهرها سوى شكلا من أشكال "المظهر المؤسسي التقني" الذي يفرغ الفعل العمومي من بعده التشاركي والقيمي، ويجعل منه مجرد واقع لنظام إجرائي منغلق على نفسه يشتغل وفق المنطق الميكانيكي وبخلفية تدعم تحصيل النتائج.

أولا: الديناميات الملازمة لتحولات دولة الرعاية الاجتماعية:

1. 1: الإفرازات الحتمية لتحولات نموذج دولة الرعاية الاجتماعية:

لم يكن ظهور مفهوم دولة الرعاية الاجتماعية خلال أواخر الثلاثينات من القرن المنصرف سوى رد فعل عن تردي الأوضاع الاجتماعية التي عاشتها أروبا من جراء مخلفات تراكمية بداية مع الأزمة الاقتصادية ل1929، وانتهاء بخسائر الحرب العالمية الثانية، وهو ما أجبر أنظمة الدولة الى إعادة التفكير في محاولة إيجاد توازن على مستويات الحياة السيواقتصادية، وذلك بنوع من الانحياز الى الاهتمام بالشأن الاجتماعي وجعله في أولويات المخططات التنموية ودعامة للشأن

الاقتصادي، وهو ما ترجمته نظريا وعمليا الحركة الاقتصادية الكينزية. وبذلك تبادرت الأفكار في دعم تمويل التكلفة الاجتماعية عبر سن وصياغة ضرائب على الدخل والأرباح دعم لخزينة اقتصاد الدولة، غير أن سرعان ما باءت كل تلك الإجراءات بالفشل بسب تضخم النفقات الاجتماعية وتراجع الموارد وعجزها عن التمويل العمومي، ليعيد هذا السياق فتح الباب للعودة مرة أخرى لمنطق اقتصاد السوق وإبعاد الدولة عن الشأن الاقتصادي، من خلال وضع مسافة فاصلة بين الاقتصادي والاجتماعي (ايت بود، 2020).

لكن مع إفرازات حتمية التحولات المعاصرة، تصبح مداخيل السياقات الكلاسيكية لبروز دولة الرعاية الاجتماعية غير مجدية في الفهم والتحليل على حد السواء، فالاستيعاب المعاصر لهذا النموذج من النظام يقتضي تفكيك العلاقة بين الدولة، المجتمع والسوق. كما أن استحضار الدولة باعتبارها الفاعل المعني في تدبير الحماية الاجتماعية، لم يعد معتدا به من منظور سوسيوتنموي معاصر، إذ أن بروز متغيرات جديدة من قبيل: عملية العولمة، وتنامي التجارة الرقمية قد أعادت تثبيت تقاطع النفوذ بين كل هذه المفاعل. فالعولمة، من خلال تداعياتها الرأسمالية والتكنولوجية الزاحفة، أجبرت توجهات اقتصادية على أغلب الدول وصعبت من مأموريتها في استمرار توزيع الخدمات الاجتماعية، مما دفع الى تراجعها عن ترشيد النفقات العمومية والاعتماد على أرباح السوق المفتوح كمصدر مهم لتحقيق النمو المعيل على الاندماج الاجتماعي. في المقابل، يسهم هذا الوضع بخلق تنافسية رمزية بين قوى اقتصاد السوق والحاجيات الاجتماعية، حيث تتنازع المنظومة الاقتصادية التنافسية مع قيم التضامن والعدالة الاجتماعية، مما يفضي إلى أنماط جديدة في تدبير التفاوتات الاجتماعية. (ديكسون وشيرل، 2014، ص45)

تصف هذه الديناميات أن ما ينعت "بأفول الدولة الاجتماعية" على مستوى التدبير الاجتماعي ليس قطعا واقعا حقيقيا، بل هو صورة عن تحول تقني مس نظام الاقتصاد السياسي للدولة، إنه استجابة للضغوط للعولمة الاقتصادية، وتنافس قوي بين منطق الرعاية التي أصبح السوق (الخواص) والمجتمع المدني ينخرطون فيها بشكل متصاعد. فحضور الدولة لا يزال موجودا بأساليب وتجليات خاصة، من خلال تحكمها في إعادة تنظيم قواعد اللعبة بين الفاعلين في السياق المعاصر، وتعتمد توجهات تتوخى تأطير وضمان حدود التدخل الاجتماعي في سياق مجالي متعدد الأقطاب، حيث تبرز أدوار الدولة بأساليب حكامة جديدة (Governance) تتبنى أبعاد الشراكة والمراقبة والتنظيم الرقمي. هذه التحولات ينجم عنها أثرين مركبين على الفوارق الاجتماعية؛ إذ من جهة، تبرز مؤشرات تراجع في الحماية الاجتماعية المباشرة لصالح سياسات ذات أبعاد تمكينية وتأهيلية اقتصاديا واجتماعيا، وعلى صعيد أخر، تبرز مظاهر جديدة من التفاوتات، ذات طبيعة رمزية وبنيوية، بحكم التهميش الاجتماعي والرقمي لبعض الفئات، ما يطرح سؤالا عريضا بخصوص مدى قدرة الدولة على مواجهة هذه الفوارق المتفاقمة من خلال ضمان عدالة توزيعية منظمة ومستدامة (محمدين، 2022).

وبالتالي، يقتضي استيعاب تفكيك هذه العلاقة استحضار نموذج دولة الرعاية الاجتماعية باعتباره نظاما تركيبيا يجد نفسه أمام تحديات مستمرة لتوفيق تدبير السلطة والموارد بين ثلوث الدولة، السوق، والمجتمع، بما يتماشى مع متطلبات الحكامة المعاصرة التي تتطلب في المقابل توازنا مضبوطا بين النجاعة الاقتصادية والالتزام الاجتماعي. في هذا الصدد تظل الأسئلة الجوهرية تطرح نفسها حول مدى قدرة الدولة المعاصرة على استرجاع دورها الرئيسي في مجابهة تداعيات العولمة والاقتصاد الرقمي خاصة على الفئات الهشة، وتحويل نماذج الرعاية إلى تعاون وشراكات مؤسساتية ذات جدوى اجتماعية وسياسية، أو ما إذا كان هذا الوضع سيؤدي تبعية اجتماعية حتمية تعمق الفجوات وتؤزم النسيج الاجتماعي الداخلي.

1.2: ملامح ديناميات التحول من الدولة الاجتماعية الى الدولة المقاولة

مما لا شك فيه يعكس الانتقال من دولة الحماية الاجتماعية إلى ما أخذ يطلق على تسميته بـ"دولة السوق " أو ما يعرف كذلك "بدولة المقاولة" أحد تجليات التحولات البنيوية في بنية الفعل الاجتماعي والاقتصادي للدولة الحديثة. فهذا الانتقال لا يتجلى حتما في تغير أدوار ووظائف الدولة أو من خلال حجب مكانتها في الشأن الاجتماعي، بل يعكس انتقالا نوعيا في منطق اشتغالها، من دولة الحماية والمساعدة الاجتماعية إلى دولة التمكين والتنمية البشرية، ومن منطق التوزيع والإعانة إلى منطق التأهيل والإدماج للرأسمال البشري. ويفسر طبيعة هذا الانتقال برؤية سوسيو اقتصادية مغايرة عن السابق بإعادة تعريف العلاقة بين الفرد والدولة في سياق المرجعية النيوليبرالية السائدة التي تعتبر السوق ليس مجرد سلطة تنظيمية اقتصادية، بل قاعدة معيارية يقاس بها العطاء الاجتماعي نفسه (مركز الاستشراف الاقتصادي والاجتماعي، 2025، ص12).

وهكذا يصبح الفرد "فاعلا اقتصاديا" مستقلا ومسؤولا عن تدبير تجاربه الذاتية في سوق التنافسية، بينما تتجسد الدولة كمصدر محفز وداعم، ومستنير للكفاءات عبر تشجيع سياسات وبرامج التشغيل الذاتي، والمقاولة الحرة، والإدماج المشروط بتحقيق الفاعلية الإنتاجية. إن هذا التحول لا يمكن فهمه وملامسة أثره إلا في سياق أوسع يقترن أساسا بمحاولة هيكلة الاقتصاد العالمي كاستجابة لضغط العولمة والتجارة الرقمية، كمتغيرين أجبرتا الدولة على إعادة تعريف مفهومها للحماية الاجتماعية وفق تصور جديد تسود فيه ثقافة السوق. فمع انتشار نماذج التدبير النيوليبرالي، لم تعد الدولة تنظر لضمان الحماية الاجتماعية كغاية أخلاقية أو حقوق فضلى تعبيرا عن العدالة التوزيعية، بل أخذت تنشغل بسبل تحقيق التمكين الاقتصادي لأفرادها بمنطق الترشيد العمومي وباقتران تحقق الكفاءة الاقتصادية والقدرة على الانخراط في التنافسية الإنتاجية. وقد استعارت في هذا الباب أساليب وتقنيات التدبير الخاصة بالمؤسسات الاقتصادية الكبرى، وهو ما ترجمه الانتقال من نموذج التدبير بالأهداف (Management by Objectives) إلى نموذج التدبير بالنتائج (Management by

(Results، حيث أصبحت كل من النجاعة والفعالية والإنتاجية والمردودية معايير أساسية في تقييم الأداء العمومي لسياسات ومؤسسات ومصالح الدولة (قصري وعصام، 2024).

لقد تم بذلك احياء منطق التنظيم العلمي للعمل (OST)، وفق المرجعية التيلورية في سياق الصناعة، إلى مرجعية يدار بها تدبير البرامج السوسيوتنموية، أي الاستعانة بعقلية المقاولة وتخضع لمنطق الاستثمار الاجتماعي القابل للتقييم والقياس. مما أفرغ السياسات الاجتماعية من معانيها المرادفة للعدالة والتماسك الاجتماعيين، بل حولها الى مختبرات لتجريب مختلف التقنيات الاقتصادية الجديدة، تحل فيها لغة التكميم والإحصاءات والمؤشرات محل قيم المسؤولية الاجتماعية. ليبرز نموذج "الدولة المقاولة " كتوجه مؤسساتي جديد للدولة ما بعد الرفاه. (Mihai, Băjan, & Creţu, 2017, p229)

حيث تحولت معها الرعاية الاجتماعية الى الية للمراقبة والضبط الاجتماعي والية لاحتواء مظاهر الاحتقان الاجتماعي في حالة تصدعات معارضة لنظامها وسياساتها، أكثر من كونها تعبيرا وتجسيدا للمواطنة الاجتماعية الكاملة.

فعلى المستوى الإجرائي، يرصد هذا التحول، وفق المقاربة السابقة "**لبوب جيسوب**"، فيما يمكن تسميته "بالانتقال الاستراتيجي للدولة نحو تسليع المجال الاجتماعي"، حيث لم يعد التدبير الاجتماعي يرسي لمنطق الحماية والعدالة بقدر ما أخذ تغذيه ثقافة اقتصادية رجعية تستعير منطق السوق على مختلف المستويات التخطيطية، التنفيذية، والتقييمية. لقد غدت البرامج الاجتماعية تبلور وتنفذ وفق معايير "النجاعة" و"الأثر القابل للقياس والتقييم"، مما يجعل المجال الاجتماعي نفسه مجالا للرأسمالية والضبط المعياري.

تبعا لكل ما سبق ذكره، يمكن القول إن نموذج "الدولة المقاولة" يمثل تحولا ابستمولوجيا ومؤشرا دالا في فهم انزياح وظيفة الدولة الاجتماعية في السياق الحالي، من دولة راعية متضامنة إلى دولة مدبرة عقلانية، ومن منطق العناية والحماية إلى منطق الحكامة والتقييم بالنتائج.

ثانيا: التوجهات القهرية نحو تبني التدبير التكنوقراطي لدولة الرعاية الاجتماعية المعاصرة:

2.1: أزمة دولة الرعاية الاجتماعية في إطار المقاربة التكنوقراطية:

من ملامح التحولات الراديكالية التي جاءت بها الليبيرالية الجديدة بعيدا عن تحديثها الاقتصادي والثقافي في تحرير المجالين الى أبعد مستويات التبادل والانفتاح في استدماج حس لنمذجة أنماط إنتاجية واستهلاكية شمولية وموحد وفق قوالب حداثية ترسم مسارات تسليع أنماط العيش وكل ما هو مشترك وفي حيازة الحياة الإنسانية، تبقى موقعية الدولة وعقيد مؤسستها أح أكثر البنى الاجتماعية

مساسا، بحكم هيمنة الإطار المرجعي المعولم على صنع واتخاذ قراراتها العمومية، بحيث أصبح الفعل العمومي بحضور باهت ومتربك، ما جعله يفقد الثقة والاعتراف سوى بتوجيهات وإملاءات خارجية، وهو مشهد ناجم بحكم ارتباطه بالمؤسسات المالية الدولية وتغلغل هاته الأخيرة في صنع المشهد العمومي بناء على تصورتها المالية والتقنية (مونك،2022). وهو ما يعكس أحد أبرز مظاهر التحولات حدوثا في صلب المركزية السياسية (سلطة الدولة)،

والتي أصبح دورها عاجز عن ضبط المجال الاقتصادي نظرا لأزمة التسيير، مما يستدعي ضرورة الانتقال من براديجم التسيير العام الى براديجم الفعل العمومي لكون هذا الأخير أضحى مجالا تشترك فيه العديد من القوى منها العمومي، المدني والخاص هذا الأخير الذي أخذ يشغل الحيز الأكبر بحيث تحول الى فاعل رئيسي في صياغة التوجهات الاستراتيجية للسياسات والبرامج العمومية بتزكية وإيعاز من الدولة نفسها. كما أن عوامل عديدة كرست الوضع لصالح المبادرة في اتخاذ القرار والتدبير لصالح البيروقراطية المتحالفة مع الرأسمال الدولي والمؤسسات المالية العالمية، نجد عوامل من قبيل ضعف تفويض السلطات والتوقيع وتهميش الكفاءات، وهي كلها أمور ساهمت في إضعاف الدولة وفقدانها لهامش الإشراف والتدبير (غرادين، 2023).

وإذا كان الاعتماد الكلي منذ نهاية الخمسينات من القرن السابق على نهج الدول المتقدمة لأسلوبين لهيكلة جديدة تهم التدبير وتجويده بتبني أسلوب فاعلية الخبراء وأسلوب خلق بوادر مجتمع تضامني، وهي حالة تعرف نوع من الارتجال والاضطراب يتداخل فيها السياسي بالإداري والاقتصادي والاجتماعي، فإن واقع الحال أضحى أكثر اثرا بمنظومة قيم العولمة. وبالتالي، ينهج وفق أنماط اقتصادية وسياسية تصدرها جماعة معينة أو نطاق معين كنوع من التعميم لنمط يأخذ اعتباريته من دون اعتبارية مستعمليه ومعتمديه.

وإذا كانت الدولة الوطنية يؤطرها النظام البيروقراطي المركزي، فإن اكتساح الاقتصاد الحر وسيادة الشركات المتعددة الجنسيات عكس الوضع تماما، حينما استطاع أن ينخر جسد الدولة ويفعل تشريعات ويصدر قرارات وفق منظوره ومنطقه هو دون غيره وبما يخدم مصالحه وينفع أجنداته. إن أزمة دولة الرعاية الاجتماعية المعاصرة هي أزمة اختيارات وتدابير تتباين وتتباعد مع حقيقة احتياجاتها، ومطالبها المجتمعية، إنها أزمة تسيير وإشراف وتمسك الدولة بالقاعدة القانونية في غياب إدراك سوسيولوجي يعيد فهم حقيقة تلك القوتين وتكييفها مع واقعها.

لقد أصبح التكنوقراط في سياق الليبرالية الجديدة يغطي دور السياسي والفاعل العمومي ويزيحهما من تقاليد أداورهما الفعلية، ويقلص دوره الى مجرد أداة تنفيذية لرؤاه التقنية ومهاراته الفنية دون أن يأخذ بملاحظاته وسجالته السياسية سواء بناء على معارف أيديولوجية أو كذا نظرية وفكرية، ما يزيغ التدبير المرن والمستوعب للنقد والتقييم الى تدبير قائم على النتائج من دون تقارب وتوازي

بين المقدم من خدمات والمطلوب كاحتياجات واقعية ومعينة، مما جعل السياسي رهين بتحكم الاقتصادي وأصبحت الدولة السياسية خادمة للسوق. ليصبح التكنوقراط متحكم في السياسات العمومية للدولة وفي اليات صنع القرار العمومي، وأصبح المجال الاجتماعي تابع للاقتصادي. لتتحول الدولة الى مجرد شيء من بين أدوات السوق وأحد استعمالاته، وهو ما يلخص أزمة دولة الرعاية الاجتماعية في منطق التسيير ومناهج التدبير، وكذا التباعد بين الرؤية والواقع المجتمعي، الى جانب جملة من تبعات ذلك والتي تزيد من تكريس الأزمة وتعثر إرساء دولة الرعاية الاجتماعية من قبيل: نقص التمويل، وتراجع موارد الدولة مما أجبرها الى التفكير في التمويل الخارجي. وبالتالي، السقوط في فخ المديونية والخضوع تبعا لذلك لإملاءات تكنوقراطية للمؤسسات الممولة (ايت بود، 2022).

2.2: شرعنة هيمنة التدبير التكنوقراطي في سياق دولة الرعاية الاجتماعية المعاصرة

تعكس الشرعية التي تستعين بها التكنوقراطية في سياق دولة الرعاية الاجتماعية المعاصرة خطابا مموها تحاول من خلاله تبرير قوة مضامينها في معايير النجاعة والفعالية، إلا أن محاولة تفكيك هذا الخطاب يكشف النقاب عن أبعاد خفية ذات دلالة سياسية واجتماعية عميقة. نظريا، يتبنى هذا الخطاب ما يمكن تسميته بـ "الشرعية التقنية"، التي تحتمل أن الاختيارات السياسية والاجتماعية يجب أن تقوم على معايير علمية دقيقة، بالإضافة الى خبة متخصصة، كما ينبغي أن تستوفي شروط موضوعية تقيس من خلالها جدوى تلك السياسات ومدى نجاعتها في تحقيق الأهداف المسطرة، من قبيل تخفيض مؤشرات الفقر، وتجويد مستوى الخدمات المقدمة، وترشيد النفقات. وإن كان هذا الطرح يبدو ضمنيا منطقيا ويحظى بالقبول المسبق، غير أنه لا يقنع على مستوى ربط الجانب السياسي بما هو تقني، متنكرا للجدور السياسية للعمل الاجتماعي، ذلك، أن القضايا الاجتماعية لا تقوم بشكل دائم على الجوانب التقنية أو الإدارية، بل هي عنوان عريض لمجال المنافسة الرمزية حول قواعد التوزيع العادل للموارد، وكشف لهوية الفئات المستهدفة، ومدخل أولوي للسياسات العمومية (Esmark, 2025).

وعمليا، يسعى خطاب الشرعية لتكريس الثقافة التكنوقراطية من خلال سن برامج وتبني منطق تسييري لمنظومات الحماية الاجتماعية وفق أدوات تقنية خاصة في السياق الرقمي الحالي من أجل ضبط الاستهداف الاجتماعي وفق رؤية مضبوطة ودقيقة تعتمد على الاستهداف المضبوط، ومن أجل ذلك تستعين بمؤشرات أداء دقيقة، وأنظمة مراقبة متطورة يسمح بتتبع وفحص مختلف العمليات المتعلقة بجوانب التمويل والدعم وفق مساطير بيروقراطية محددة بانتقائية عالية. وفق هذا الشكل، تتحول الدولة من فاعل اجتماعي بقيم تضامنية إلى مؤسسة تقنية تشرف على مواردها ضمن أسس اقتصاد السوق، حيث تتحمل مسؤولية ضمان تحقيق التوزيع العادل في إطار عمل تقني موازي يركز على حسن ترشيد الموارد والحد من الهدر، في مقابل تراجع عن شغل الموقعية السياسية للدولة

باعتبارها ضامن للعدالة الاجتماعية. وهذا ما يشرح فكرة مفادها أن الخطاب التكنوقراطي يحاول إضفاء شرعية تكتيكية يواجه من خلالها الانتقادات السياسية والاجتماعية حول تراجع حضور الدولة بحجج علمية مشبعة بالإقناع، في محاولة لإخفاء الصراعات الاجتماعية الحقيقية المحتدمة (Esmarck ,2024).

وفق رؤية نقدية، يحيل هذا التفكيك إلى أن الخطاب التكنوقراطي لا يجسد معالجة كلية لتلك المشكلات الاجتماعية، بقدر ما يخفي بين ثناياه مشاكل تكرس لتعميق التفاوتات الاجتماعية بسبب اعتماده لمنظومة معايير ومساطير غالبا ما تكون هي نفسها بمثابة مصادر لاختلالات هيكلية يكون لها تداعيات، من قبيل: زيادة مؤشرات الفقر والهشاشة، والتهميش، ومحدودية النفاذ إلى الموارد بالنسبة للشريحة الاجتماعية المعنية. ما يبرز الخطاب التكنوقراطي كوسيلة لتبرير تكريس مظاهر اللامساواة الاجتماعية، حيث يفقد التدخل الاجتماعي معناه القيمي ومنطقه الإجرائي ويسهم في تشييد نموذج دولة الحد الأدنى الاجتماعية.

إن هذا المشهد يعيد إنتاج ازدواجية شديدة التعقيد: فهو من جهة، يعمل على تعزيز الفعالية الإدارية والاقتصادية استجابة لتأثيرات العولمة، ومن جهة أخرى يفرض تقديم تضحيات اجتماعية متزايدة، ما يطرح تساؤلا عريضا حول حقيقة شرعية هذه التكنوقراطية في نموذج دولة الرعاية الاجتماعية المعاصرة؟

ثالثا: الفعل العمومي لدولة الرعاية الاجتماعية بالمغرب: امتداد أم نكوص؟

3.1: نظام الرعاية الاجتماعية بالمغرب ومحك الارتباكات المتوالية:

ظلت المسألة الاجتماعية تعكس توجهات السياسات العامة للدولة من جهة، وتشغل أولويات مضامين السياسات العمومية من جهة أخرى، باعتبارها التحدي الأكبر المرتبط بالمخططات التنموية التي بادر إليها المغرب منذ الاستقلال مرورا ببناء الدولة الوطنية من خلال تشييد أوراش اجتماعية كبرى؛ خاصة في ميادين حيوية ولفئات اجتماعية عرضية بشكل مجاني وعمومي من قبيل: التعليم، الصحة، والتي استهدفت في البداية الفئات المعوزة والمحتاجة. غير أنه في كل مرحلة من مراحل بناء الدولة الاجتماعية بالمغرب، إلا وتنكسر حلقتها وتحرف لبنتها نحو السقطة والانهيار، كما حدث خلال الثمينيات من القرن المنصرف حينما عاشت الدولة الاجتماعية على وقع السكتة القلبية، ما دفعها الى إعادة النظر في نموذج الرعاية الاجتماعية بعدما عجزت بشكل كلي عن التدبير العمومي ما حالها دون انتشال وضعها الاجتماعي المتأزم، فاضطرت الى الاستعانة بتوجهات خارجية تهم رؤى واستراتيجيات لصندوق النقد الدولي من خلال ما عرف ببرامج التقويم الهيكلي في بداية التسعينات، والذي نفسه أضر كثيرا مما أصلح بعد مباشرته لإصلاحات اقتصادية مست بنية وعمق

القطاعات الاجتماعية، ما نجم عنها اضطرابات عبرت عنها قلاقل واحتقان اجتماعي هدد الأمن المجتمعي للبلد، ووصفت الأجواء السائدة بفقدان الثقة في نظام دولة الرعاية الاجتماعية المعتمد (صندوق النقد العربي، 2022).

ومع بداية الألفية الجديدة والتي صادفت مرحلة الحكم الجديد لسلطة البلاد ستعزز بوادر ومؤشرات تبعث إمكانية إرساء دولة الرعاية الاجتماعية خصوصا مع إطلاق مشاريع مجتمعية استراتيجية وراسمة لعقارب الزمن التدبيري الجديد في مسار بناء الدولة الاجتماعية المعاصرة، وهو ما ترجمته مشاريع من قبيل المشروع المجتمعي للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية سنة 2005 وازتها في المقابل إحداث مؤسسات حكومة وصية على الشأن الاجتماعي من قبيل وزارة الأسرة والتضامن والتنمية الاجتماعية، ومؤسسات هيئت وتكلفت بدعم الخدمة الاجتماعية بالمغرب من قبيل مؤسسة محمد الخامس للتضامن، الى جانب إطلاق ورش وظيفي وبنائي يهم إحداث وافتتاح مؤسسات ومراكز سوسيوتنموية وفق منظور سياسات القرب للخدمات الاجتماعية في أغلب المناطق وجهات المغرب. وهو ما أرهص على مجهودات ومساعي تبدو مبدئيا في طريقها الى بلورة فعل عمومي اجتماعي إصلاحي وشامل يوازي مطمح تقوية دعامة دولة الرعاية الاجتماعية كما استشعر ولمس بها (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب أسيا، 2020).

غير أنه، ومع اعتماد التقارير التنموية الأممية (PNEUD)، كقياسات معمول بها في أغلب الدول والتي فرضتها مخرجات واتفاق الاجتماع الدولي حول أهداف الالفية للتنمية، سيصدم المغرب من تقييمات تلك التقارير والتي صنفته في مراتب لا توازي حجم تلك المجهودات التي بدلها، لتخلق الريب إزاءها وإزاء مختلف السياسات التي صيغت، مما خلق شعور الإحباط لدى الفاعلين ولدى أفراد المجتمع. (PNEUD,2015)

ومع مجيء شرارة الاحتجاجات لما سميت "بالربيع العربي" خلال 2011، والتي شكلت شرارة احتجاجات اجتماعية ومطالب تنموية وإصلاحات سياسية، ما ارهص على تراكم فقدان الثقة بأركان الدولة الاجتماعية وشكلت لحظة سانحة لتوجيه غضب الشعب على التردي للبؤس الاجتماعي الذي تعيش فيه لسنوات وفي زيف وأسطورة نظام الرعاية الاجتماعية الشاملة والمندمجة لجميع فئات المجتمع. وأمام هذا الوضع المحرج بادر المغرب مرة أخرى الى تسريع تشريع وتعاقد دستوري يحاول من خلاله بعث الثقة في مشروع دولة اجتماعية راعية وعادلة في توزيع الخيرات وصيانة الحقوق والكرامة لأفراد مجتمعها ملزمة الفعل العمومي تشريعا وتنفيذا في صياغة برامجه ومختلف آليّاته لدعم الخدمة الاجتماعية التزاما ووعدا قاطعا (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا، 2020؛ المعهد المغربي للسياسات الاجتماعية 2024).

وبحدوث خطر فيروس كرونا الكاسح في مختلف أرجاء العالم سيجد المغرب نفسه أمام مخاطر وأزمات تحدق به بأنماط وأشكال جديدة لم يضع لها تدابير وإجراءات مسبقة سوى أنها أعادت الاحتجاج والمطالب الدائمة المتعلقة بضرورة تعزيز وتصويب وتجويد نظام دولة الرعاية الاجتماعية والتي بفعل المخاطر الفجائية المختلفة (ايكولوجيا، اجتماعيا، أمنيا...) وغير المتوقعة ألزمت إعادة النظر والمقاربة في نماذج مستهلكة لا تفي الغرض في إطار دولة الرعاية الاجتماعية المعاصرة والمتطورة في كيفية تدبير ومواجهة تحديات مجتمع المخاطر المعاصر الشديد الحدية والمستعصي عن الادراك والقاصر عن الإمساك.

وأمام هذا الوضع المنزلق سارع المغرب الى اتخاذ خطوات جريئة تهم تحديث تدبير الفعل العمومي الاجتماعي من خلال سن بعض المشاريع الاجتماعية كان من أهمها مشروع تعميم ورش الحماية الاجتماعية لمواطنه من المستضعفين والعاجزين أمام أي تهديد أو مخاطر قد تلاحق وجودهم وأمنهم الاجتماعيين. ومن أجل محاولة تغطية الفجوة الاجتماعية التي زادت اتساعا عقب تداعيات أزمة كرونا، وبغية مأسسة شبكات الأمان الاجتماعية شرعت الدولة في صياغة تصور جديد لدولة الرعاية الاجتماعية عبر القانون المؤطر رقم (09,21)، قصد تحسين الولوج والاستفادة من برامج الخدمة الاجتماعية سواء أكانت على شكل مساعدات ماديو، عينية، علاجية، أو اتخذت شكل تعميم التأمين الاجتماعي خاصة للمستفيدين والحرفيين والمهنيين الذين لا يتوفرون على تغطية صحية أو انخراط في صندوق الضمان الاجتماعي (زعنون، 2022).

انطلاقا من هذه المستجدات وعلى ضوء هذا الرصد المستفيض لمسارات ديناميات دولة الرعاية الاجتماعية بالمغرب، يبدو بشكل أو آخر اقترانا بحس هاته الإصلاحات والديناميات (تعميم ورش الحماية الاجتماعية)، توحي هذه الإرهاصات بعودة دولة الرعاية الاجتماعية، من خلال تنزيل إجراءات هذا البرنامج المجتمعي الطموح والباعث على ضمان شيء من الثقة في سن نظام الرعاية الاجتماعية، غير أن التأثيرات البعيدة المدى تساءل مدى قدرة استدامتهن وأيضا على مستوى جودة هذا المشروع خاصة مع توظيف مقاربات جديد للتمويل والاستهداف ما يخلق الشك ويحوم في مدى قدرة الدولة على مواصلتها في هذا الاتجاه الحمائي. ومن هذا الوضع الشائك سنحاول تحليل ما إذا كان مشروع الحماية الاجتماعية تجسيد أداة لاستحضار معالم دولة الرعاية الاجتماعية؟، أم العكس من ذلك هو أن يعلن عن نكوصها وتقهقرها وعجز للقيام بأدوارها؟

3.2: ملامح ارتباكات التدبير العمومي في ضوء برنامج الحماية الاجتماعية الجديد بالمغرب

قد يكون الإجماع حاصل مبدئيا حول الإرادة السياسية التي عكست المضامين التنظيمية والتشريعية لبرنامج الحماية الاجتماعية، غير أنه في المقابل هناك مؤشرات تحمل معها مخاوف للكيفية التي يستم بها تدبير وتنفيذ هذا المشروع المجتمعي، من أساسيتها هو توسيع مجالات التمويل

التضامني مقابل فكرة تحرير والتخلي الضمني عن مصادر تدعيمية غاية في الأهمية والاحتياج الاجتماعي من قبيل صندوق دعم المواد الغذائية الأساسية لهذا الصندوق، كما أن تدابير ما يعرف باليات ما يعرف بمسطرة السجل الاجتماعي الموحد قد يؤثر سلبا على فكرة الدولة الاجتماعية نفسها، بتبنيه لإجراءات تقنية موغلة في سلطة المكاتب الفوقية المحض مما سيتم معها حصر الدعم الاجتماعي الى أقصى المستويات، مما ينجم عنه حصر ضيق لمعايير الاستفادة من تلك الخدمات الاجتماعية المخصصة وفق هذا المشروع، كما أن الافتقاد الواقعي لمحددات معيارية تستجيب للتشخيص الواقعي الحقيقي مستوعبة لمؤشرات الفقر بمستوياته المختلفة سيزيغ عن جدوى إجرائية تلك المساطير والأليات المتبناة. كما أن التمويل الجبائي لتلك الخدمات الاجتماعية قد يؤدي الى نتائج عكسية (فرض ضريبة على الدخل الفردي من الأجر الصافي لفائدة أصحاب الدخل المتوسط) يوحي بارتجالية وتخبط في الطرح وعشوائية وضبابية في التدبير ما ينافي خلفيات المشروع الحماية والداعمة خاصة للشرائح الداعمة لعجلة الاقتصاد والتنمية (الطبقة المتوسطة) (الجراري، 2022).

إن ابتعاد منطق تمويل تدابير الحماية الاجتماعية عن المنظور المتكامل للعدالة الاجتماعية، عوض توجيهه بنظرة تجزيئية قد تساعد في حماية فئات مقابل إفقار وإضرار فئات أخرى، كشكل تبريري لانسحاب الدولة ورفع يدها عما هو اجتماعي، وتكريس مدخل إصلاح صندوق تكاليف المقاصة نحو أليات مندمجة الحماية الاجتماعية، وخاصة لتمويل تغطية خدمات الصحة، مما يعني الانهاء التدريجي لدعم المواد الأساسية للعديد من شرائح المجتمع. فيتم حل معضلة بخلق أزمة مدوية عن سابقتها، وهو ما يطرح توجسات حول الانعكاسات الجانبية لهذا المشروع في ضوء مآلات بعض التجارب إزاء الانعكاسات الجانبية لهذا المشروع في ضوء مألات بعض التجارب التي واكبها نفس الإصلاح الارتجالي المدعوم من طرف المؤسسات الخارجية (البنك الدولي)، بتوظيف تعميم الحماية الاجتماعية كمدخل ناعم للتحكم في الميزانية العامة لدعم المديونية ونسبة فوائد الدعم الاجتماعي على حساب الحقيقة الاجتماعية التي جاء من أجلها هذا المشروع. فواقع هذا التقليص التدريجي للدعم العمومي، يدار بمنطق تحجيم وإضعاف الدور التدخلي للدولة، بمقاربة جديد للاستهداف تبتغي تقليص الموارد المرصودة للسياسات الاجتماعية (زعنون، 2024). وعلى الرغم من ارتباط عمليات الدعم والحماية باليات السجل الاجتماعي الموحد، إلا أن المراسيم المحددة لكيفيات التقييد في السجل والتقديرات الحسابية لتشخيص وتقييم حالات الاستفادة من برنامج الدعم لا تزال ملتبسة بل وتثير جدلا واسعا حولها، وهو ما أنفر العديد الكثير من المترددين على وكالة هذا السجل، ناهيك عن الأخطاء المتكررة في الصياغة المعلوماتية المواكبة لعمل هذا السجل، كونها تجربة مأخوذة من النظام العام للتعريف (Aadhear) للتجربة الهندية.

كما تستمر الاختلالات المصاحبة لعمليات التحديد، وعتبات الانتقاء بإقصاء فئات واسعة والتي قد تكون أوضاعها أكثر تأزما واحتياجا من لائحة الحصر المستفيدة. ناهيك عن إشكالات

أخرى تتعلق بوضع قواعد بيانات غير قادرة على الإحاطة بالوضعية الاقتصادية والاجتماعية لفئات عريضة تشتغل في قطاع الاقتصاد غير المهيكل، ما يجعل عملية التنقيط المعتمدة في مساطير الانتقاء تصبح شبه مستحيلة بالنسبة لهاته الفئة في غياب شواهد الإدلاء بالعمل والأداء التي تثبت وضعية رب الأسرة الاقتصادية والاجتماعية والصحية، وهو ما يحتم إعادة النظر في تدابير أولية لضمان توفيق نسبي لهذا المشروع من خلال حلول وفق منطق المصلحة الفضلى لا التجزيئية أو الانتقائية حسب الظرفية أو الوضعية الأكثر ضغطا واستعجالية. ما يجعل تدبير الفعل العمومي للشأن الاجتماعي بناء على هذا المشروع يطرح تأثيرات بعيدة المدى على موقعية الدولة في وضع السياسات الاجتماعية. فمن خلال إجبار نموذج تضامني تكنوقراطي ستقوم الدولة برفع يدها في دعم سلسلة الخدمات الاجتماعية عبر تخليه التدريجي عن مجموعة مكاسب اجتماعية تهم شرائح عريضة (صندوق الدعم الاجتماعي، مجانية التعليم والصحة، الخدمة الاجتماعية)، التي طالما شكلت تجسيدا للدولة الراعية، ما يرهص على مناصرة فكرة التخلي الاجتماعي للدولة، لتحل محلها مبادرات الهيئات الممولة والداعمة في سياق التأسيس لتقويم هيكلي مرن لصالح منطق وسلطة السوق في مقابل تقهقر دور الدولة الاجتماعية (تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، 2018).

لكن مع مخلفات الأزمات والأخطار المتعاقبة والتي سارت مشهدا عالميا وواقعا معاشا بشكل متواتر أضحى تعزيز الوظيفة الاجتماعية للدولة ضمن رؤية شمولية لنظام دولية الرعاية الاجتماعية مطلبا ملحا لتحصين وحدة واستقرار المجتمع واستباقا وقائيا أمام أي أخطار فجائية ومباغتة من المتوقع أو غير المتوقع حدوثها بحذر ويقظة وتخطيط واستيعاب من خلال نموذج دولة الرعاية الاجتماعية القيمي الإنساني والتنموي بتوازن وشمولية.

الخـاتمة:

ما خلص إليه مقالنا كاستنتاجات ونتائج تحليلية لأهم فقراته أن دولة الرعاية الاجتماعية بالمغرب تعكس نظاما تدبيريا معقدا خاصة في الشأن السوسيوتنموي يتسم بتفاعل مزدوج بين مخلفات ورواسب تاريخية متجذرة وارتباط متأثر بالديناميات المعاصرة التي فرضها الاقتصاد النيوليبرالي وأفرزتها سياقات العولمة. فبينما يبتغي هذا النظام ضمان شيئا من العدالة الاجتماعية والتضامن الاجتماعي، تعتريه إكراهات مالية وهيكلية تجعله عرضة للارتباكات التدبيرية ذات تأثير الرؤية التكنوقراطية، التي تجعل من الفعل العمومي بمثابة مساطير تقنية وميكانيكية، يهيمن فيها معايير النجاعة والفعالية على حساب البعد الإنساني والقيمي. في السياق المغربي، يبرز ذلك جليا عبر التعثرات المتعاقبة لجملة برامج الحماية الاجتماعية في إخفاقه على احتضان العديد من الفئات الأكثر هشاشة، كالأطفال، والشباب والنساء خاصة في المناطق المعزولة والعالم القروي (المغرب المنسي)،

حيث تتداخل عوامل الفقر، الهشاشة، التهميش، وضعف آليّات التمويل المستدام، ما يعمق تفاقم اللامساواة ويضعف الشعور وحس الانتماء للمشروع الاجتماعي الوطني.

بيد أن الأزمة الراهنة لدولة الرعاية لا يقتصر تفسيرها في مجرد قصور تقني أو ضعف موارد تمويلية، بل يمكن الإحاطة بها كنتاج لأزمة ورعونة رؤية استراتيجية ومنهجية في تشخيص طبيعة التعاقد الاجتماعي القائم بين الدولة والمجتمع، حيث غابت الرؤية المتوازنة والمستنيرة التي تدمج الاقتصاد بالاجتماع والسياسة بالحقوق. في هذا الصدد، يقتضي على المغرب التقليل من الهاجس التكنوقراطي الموغل والعودة الى تبني مقاربات تشاركية تتمركز حول القيم الإنسانية والتضامنية بمنطق تعزيز التماسك الاجتماعي كغاية فضلى ومصلحة عامة، عبر بلورة مشروع يهم نظام دولة الرعاية الاجتماعية بانسجام تام مع ما هو داخلي، محلي وترابي، وبحس مستوعب للخلفية الاجتماعية في منطق تدبيرها العمومي المنتصر لقيم العدالة والمساواة والكرامة الإنسانية لأفراد المجتمع.

قائمة المصادر والمراجع:

باللغة العربية:

- المملكة المغربية، المجلس الاقتصادي الاجتماعي والبيئي. (2028): تقرير الحماية الاجتماعية في المغرب واقع الحال، الحصيلة وسبل تعزيز أنظمة المضان والمساعدة الاجتماعية. مستخرج من الرابط: https://www.cese.ma/media/2024/08/% %D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8.pdf
- مطايا، خ. (2023). الرفاهية الاجتماعية.. "تعاون طبقي" أم "صراع طبقي"! جدل مفاهيمي بين التحديات والمنجزات. مجلة الثقافة الجديدة. مسترجع من: https://althakafaaljadeda.net/index.php/articles/390-2023-02-21-22-51-18
- الجراري، أحمد (2022): تعميم الحماية الاجتماعية بالمغرب بين جهود بذل العناية وصعوبة تحقيق الغاية، مجلة القانون الدستوري والعلوم الإدارية، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين،ع، 17، ص: 137. 156.
- الشادلي، أحمد وأخرون. (2022). دراسة تقييم أثر برامج التصحيح الهيكلي في بعض الدول العربية (الأردن، تونس، المغرب، مصر)، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الامارات.
- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. (2020). الحماية الاجتماعية في المغرب: واقع الحال وسبل تعزيز الأنظمة. مسترجع من: https://www.cese.ma/media/2020/10/-.pdf

- المعهد المغربي للسياسات الاجتماعية. (2024). مراجعة السياسات الاجتماعية الوطنية في مواجهة أزمات كوفيد-19. مسترجع: https://mipa.institute/ar/publications/2024-social-policy-review
- . النجار، السيد أحمد وأخرون. (2005): دولة الرفاهية الاجتماعية، مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي، الإسكندرية.
- ايت بود، محمد. (2020). أزمة دولة الرعاية الاجتماعية في سياق التحولات السوسيواقتصادية، مركز نوهد للدراسات والبحوث.
- ديكسون، ج.، شيريل، ر. (2014). دولة الرعاية الاجتماعية في القرن العشرين: تجارب الأمم المتقدمة في تكريم الإنسان. ترجمة: سارة الذيب. الشبكة العربية للأبحاث والنشر.
- زعنون، عبد الرفيع علي. (2024): اثير الهيئات المانحة على أولويات التدبير العمومي بالمنطقة المغاربية: تأطير أم توجيه؟ مجلة قضايا سياسية، ع. 78، ص: 163. 180.
- زعنون، محمد (2022): تعميم الحماية الاجتماعية: تأسيس لدولة الرعاية أم تكريس لسياسة التخلي؟ المعهد المغربي لتحليل السياسات، مسترجع من: https://mipa.institute/?p=8856&lang=ar
- غرادين، خديجة (2023): إشكالية السيادة الوطنية والعولمة، مجلة الإحياء،23(33)، ص: 330.311. مسترجع من: file:///C:/Users/PC/Downloads/%D8%A5%D8%B4%D9%83%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9national-sovereignty-and-globalization%20(1).pdf
- قصري & عصام. (2024). المقتربات المؤسساتية الجديدة في تحليل السياسة العامة (أطروحة دكتوراه غير منشوره), جامعة باتنة 1، الجزائر.
- محمدين، ص. خ. (2022). نموذج دولة "الرفاهية الاجتماعية": دراسة في الإشكاليات والمآلات. مجلة الإعلام والاتصال، جامعة الإسكندرية، العدد 37.
- مركز الاستشراف الاقتصادي والاجتماعي. (2025). الحماية الاجتماعية في المغرب: بين الطموح والإكراهات. مسترجع من: https://drive.google.com/file/d/1UaO4GvdqBZnretfo-LHPVGExNsBPBioR/view?usp=drive_link
- منير السعيداني. (2014). من الدولة ما بعد الاستعمارية إلى دولة الرعاية الاجتماعية المستقلة الديمقراطية العادلة؟ المفاوضة التاريخية الاجتماعية لمآلات. عمران, 3(10), 147-164.

- مونك، رونالدو (2022). الليبيرالية الجديدة والسياسية، وسياسة الليبيرالية الجديدة، ترجمة (حاسم، حسام)، مجلة من اجتهاد ثقافي وفلسفي، فريق حكمة للبحوث والترجمة، الرياض، السعودية، مسترجع من: https://hekmah.org

باللغة الأجنبية:

- Abramovitz, M. (2012). Theorising the neoliberal welfare state for social work. In M. Gray, J. Midgley, & S. Webb (Eds.), The Sage handbook of social work (pp. 33-50). Sage. https://www.researchgate.net/profile/Mimi-cdb2f408ae83b37460e2d1/Theorising-the-neoliberal-welfare-state-for-social-work.pdf
- Esmark, A. (2024). Technocracy and its Critics. Retrieved from https://www.diva-portal.org/smash/get/diva2:1726750/FULLTEXT01.pdf
- Esmark, A. (2025). How Technocratic Is the Power Elite? A New Approach and Evidence from a Mixed-Method Study of the Danish Power Elite.
- Jessop, B. (2023). Neoliberalization, uneven development, and Brexit: further reflections on the organic crisis of the British state and society. In Neoliberalism and education (pp. 43-61).
- Jessop, B., & Morgan, J. (2022). The strategic-relational approach, realism and the state: from regulation theory to neoliberalism via Marx and Poulantzas, an interview with Bob Jessop. Journal of Critical Realism, 21(1), 83-118.
- Laruffa Francesco (2022). Neoliberalism, Economization and the Paradox of the New Welfare State. European Journal of Sociology. Cambridge University Press.